تفنيد مزاعم المعارضين
لقانون الصكوك والرد علي ملاحظاتهم

إعداد

دكتور حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر
خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استهلال

لقد أثار قانون الصكوك الاستثمارية العديد من التساؤلات والملاحظات والمخاوف وعقد له الندوات والملتقيات والحوارات كما دار حوله حوار على معظم القنوات الفضائية وغيرها من وسائل الإعلام المختلفة .
و فيما يلي تفنيد لأهم مخاوف وملاحظات المعارضين لقانون الصكوك والرد عليه :

أولا : تخوف أن الدولة سوف تستولى على قيمة هذه الصكوك واستخدام حصيلتها في تمويل العجز في الموازنة العامة .

الرد : سوف تنشأ شركات مساهمة لإصدار الصكوك وها شخصية معنوية مستقلة ولا يجوز التأميم أو المصادرة وفقا للدستور وأن يكون لها مشروعات فعلية جديدة تساهم في التنمية ، وفي ذلك تأمينا لمخاوف حملة الصكوك

ثانيا :تخوف من تملك غير المصريين لهذه الصكوك وفي ذلك مساسا لسيادة مصر .

الرد : هو تفعيل قانون تملك غير المصريين للملكية العامة وفيه من الضوابط ما يحمي سيادة مصر ، كما أن الشركات التي سوف تصدر الصكوك مصرية والادارة مصرية والأصول الثابتة في مصر ، كما يمكن وضع المزيد من الضمانات القانونية والشرعية لتحقيق ذلك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : تخوف أن تباع الأصول الثابتة العامة
أو ترهن لغير المصريين وفي ذلك مساسا لحقوق الأجيال القادمة

الرد : هو أن يكون لحملة الصكوك حق الانتفاع فقط ولأجل محدد وليس حق الرقبة أو حق ا لرهن أو ما في حكم ذلك وذلك لحماية الملكية العامة ، وهذا ما ورد بالقانون فلا يجب التخوف .

رابعا : تخوف أن يشمل هذا القانون المشروعات القائمة الاستراتيجية مثل قناة السويس أو المطارات وما في حكم ذلك ، وفي ذلك مساسا للأمن القومي لمصر.

الرد: هو أن القانون يطبق على المشروعات الانتاجية والخدمية الجديدة والتي لا تمس الأمن القومي ، و يكون له دور فعال في التنمية في مجال الضروريات والحاجيات والتي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية .

خامسا : التخوف من سيطرة بعض رجال المال على الصكوك وهذا يؤدي إلى الاحتكار ذو النفوذ السياسي

الرد :يوجد بالقانون نصوصا تحمي الشركات المصدرة للصكوك من سيطرة غير المصريين عليها بحيث لتجنب السيطرة أو الاحتكار ، كما يمكن الرقابة على ذلك من خلال أجهزة الرقابة الماليةو الادارية والشرعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا : التخوف من أن الدولة سوف تخصخص بعض المشروعات وتستخدم قيمة هذه الصكوك لتمول بها العجز في الموازنة

الرد: سوف تمول الصكوك مشروعات جديدة ولكل مشروع من مشروعات الصكوك دراسة جدوى إقتصادية ،وشخصية معنوية مستقلة ومجلس إدارة ولجنة رقابة مالية داخلية ومراقب حسابات خارجي أو أكثر وكذلك هيئة رقابة شرعية من كبار العلماء والفقهاء للرقابة والتأكيد على أن قيمة الصكوك مستثمرة في مشروعات جديدة فعلية وليست وهمية.
وهذا ليس خصخصة بمعني تحويل ملكية عامة إلى خاصة ولكن إنشاء مشروعات جديدة خاصة أو عامة حسب الأحوال .

سابعا : التخوف من إلصاق إسلامية بالصكوك وهذا يثيرغضب التيار العلماني الذي يرفض ما هو إسلامي

الرد :صيغة التمويل بالصكوك مطبق في معظم دول العالم مثل دول أوربا وأمريكا وماليزيا وتركيا ودبي وقطر والسعودية ولقد أخذه الغرب من الشريعة الإسلامية ولا سيما بعد الأزمة المالية العالمية والذي كان من أسبابها التمويل بالقروض بفائدة والآن يطبقون صيغ عقود التمويل والاستثمار الإسلامي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ناحية أخرى كل الأديان السماوية تحرم فوائد القروض ولقد أكد معظم علماء التمويل أن تمويل المشروعات الانتاجية والخدمية والتجارية وغيرها من خلال صيغ التمويل الإسلامي يحافظ على الاستقرار و النمو والتطور وقد أوصت به معظم مؤسسات المال و الأعمال العالمية .
ولذلك يجب أن يوقن العلمانيون أن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها ، وهذه بضاعتنا ردت إلينا

ثامنا : التخوف من فشل مشروع الصكوك ويكون مصيره مصير شركات توظيف الأموال التي فشلت ولا يقبل عليه أحدا

الرد : هناك شريحة كبيرة من المستثمرين الذين يفضلون الاستثمار بصيغة المشاركة في الربح والخسارة بدلا من الاستثمار بنظام الفائدة، كما أن المؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية سوف تقبل على هذه الصيغة، كما أن الضمانات التى يمكن أن تقدمها الدولة لحملة الصكوك يحقق الأمن لهم وهذا أجازه الفقهاء إذا كان الضمان من طرف ثالث ، كما أجاز الفقهاء أن تشتري هذه الصكوك من أصحابها خلال الفترة أو في نهاية الفترة حسب ما سوف يرد تفصيلا في اللائحة التنفيذية.

ومن ناحية أخري يجب إعداد دراسات جدوى موضوعية وفقا للمعايير الفنية المتعارف عليها عالميا ، كما أنه سيكون لكل مشروع من المشروعات التى تمولها الصكوك أجهزة رقابة متعددة ، وهذه الأمور لم تكن قائمة في تجربة توظيف الأموال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعا : التخوف من تحايل الحكومة على القوانين وتتصرف في الأصول الثابتة العامة.

والرد: أنه في ظل دولة المؤسسات الوطنية لا يستطيع السيد رئيس الجمهورية ولا الحكومة التحايل على القوانين التي تحفظ الأصول الثابتة العامة وعليهم رقابة من مجلس الشورى ومجلس النواب الممثل فيهما كافة طوائف الشعب وكذلك من التيار ات المعارضة ، فلا محل من التخوف في دولة مؤسسات .

عاشرا : التخوف من عدم قبول المجتمع لصيغة الصكوك وهى جديدة عليه والتخوف من عدم وجود العنصر البشرى المؤهل علميا وعمليا لتنفيذ معاملات الصكوك من الناحية الشرعية والفنية.

ويقترح في هذا الخصوص ما يلى :

١- تهيئة المجتمع لقبولصيغة التمويل بنظام الصكوك من خلال الفقهاء والدعاة والخبراء من أهل الإختصاص ومن وسائل الإعلام المختلفة .

٢- تنظيم دورات تدريبية مكثفة عن الجوانب الشرعية والفنية لتأهيل العاملين المرتقبين فى المشروعات الممولة بنظام الصكوك الإسلامية .

٣- وضع نماذج العقود واللوائح والدورات وما في ذلك التي تساعد في عملية التنفيذ وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة وبنود القانون والقرارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- تفعيـل أجهزة المتابعة والتدقيق والرقابة وتقييم الأداء لتنمية الايجابيات وعلاج السلبيات .

٥ - إدخال تدريس مواد الاسـتثمار والتمويل الإسلامي في الجامعات وبصفة خاصة كليات الشرـيعة والقانون والتجارة والادارة والاقتصاد لتخريج أجيالا لديهم المعرفة ليصلحوا في تطبيق صيغ الصكوك وغيرها مما تقره الشريعة.

لو أخذ بهذه الاقتراحات سوف يزال هذا التخوف .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة

لقد تضـمنت مواد قانون الصكوك الجديد الرد على معظم المخاوف والمزاعم السابقة ، كما أن اللائحة التنفيذية للقانون سوف تستكمل ما لم يرد تفصيلا في القانون .

و الدسـتور المصري والقوانين الحالية تضـبط تملك غير المصـريين للأصول الثابتة العامة للمحافظه عليها وعلى سـيادة مصرـ وهذا يزيل معظم المخاوف والمزاعم المثارة حول قضية بيع أصول مصر للأجانب .

ويجب في المرحلة التالية التركيز على إعداد العنصرـ البشرـي اللازم للتطبيق العملي والتسـويق الجيد للصكوك ، واعداد اللائحة التنفيذية لتفصيل المجمل في القانون وبيان الاجراءات التنفيذية له.

وسوف يساهم قانون الصكوك في جذب استثمارات جديدة لتمويل مشروعات التنمية وتسـاهم في علاج مشـكلات البطالة والفقر ، كما يسـاهم في الاستغلال الرشيد للموارد الاقتصـادية المعطلة في مصرـ. وهذا هو مقصـد كل مصرـي مخلص إيمانا ويقينا لوطنه مصرـ، وصـدق من يقول : " دعنا نعمل فيما إتفقنا عليه ويعذر بعضـنا بعضـا فيما إختلفنا فيه " ، ولا يجب أن نتنازع فنفشل وتفشل برامج الإصلاح والنمو والخير.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

ندعو الله أن يجعل مصر بلدا آمنا مستقرا رخاء سخاء

والحمد لله الذي بنعمته تتم الأعمال الصالحات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com